الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة محمد بوضياف- المسيلة.

كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية .

قسم التاريخ

عنوان المذكرة

المؤسسات الاقتصادية العالمية " صندوق النقد الدولي أنموذجا 1944-2010م".

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستير تخصص تاريخ العالم المعاصر .

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذة:**

-إلهام قراس. يمينة بن رحال.

الاسم والقب	الرتبة	الصفة
د.شترة خير الدين	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
أ.بن رحال يمينة	أستاذ مساعد ب	مشرفا
أ. معوشي آمال	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية: 1436-1437 هـ/ 2015-2016م.

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير:

بعد إ تمام انجاز هذه المذكرة، أحمد الله تعالى على عونه وتوفيقه لي.

أسمى معاني التقدير والإحترام، أخلص عبارات الشكر والعرفان إلى كل من قدم يد العون والمساعدة ، كما أتقدم بالشكر للأستاذة المشرفة بن رحال يمينة على توجيهاتها، والتي لم تبخل علي بأي إقتراح أو إضافة، فجزاها الله بالخير.

كما أشكر الأساتذة الذين تحملوا أعباء قراءة هذه المذكرة رغم انشغالاتهم الكبيرة، الدكتور شترة خير الدين والأستاذة معوشي آمال، ومعهم كل الأساتذة بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة الذين لم يبخلوا علينا.

إلى كل هؤلاء .....شكرا.

قائمة المختصرات:

أولا: المختصرات بالعربية:

الو.م.أ: الولايات المتحدة الأمريكية.

ح.ع.1:الحرب العالمية الأولى.

ح.ع.2: الحرب العالمية الثانية.

م: ميلادي.

ثانيا: المختصرات بالإنجليزية:

I.M.F: International Monetary Fund.

B.I.R.D: international bank for reconstruction and development.

G.A.T.T: the general agreement on tariffs and trade.

I.D.A:International Development Association.

W.T.O: World Trade Organization.

مقدمة:

شهد النصف الأول من القرن العشرين العديد من الأحداث الاقتصادية، أثرت على النظام الاقتصادي العالمي، والتي كان من أبرزها، تدخل الحكومات لتوجيه الاقتصاد، عرقلة الحكومات للعلاقات التجارية الدولية، وذلك بتقييد التجارة الخارجية، وتنافس الدول الصناعية فيما بينها، تخفيض قيمة العملة وظهور الأزمات العالمية 1929م، وانهيار قاعدة الذهب، بالإضافة إلى الخراب والدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، وكذا التفوق السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية.

كل هذا أدى إلى ظهور العديد من الإختلالات في النظام المالي النقدي التجاري العالمي، ونتيجة لهذه الأوضاع دعت الولايات المتحدة الأمريكية بحضور مجموعة من الدول إلى عقد مؤتمر بروتن وودز 1944م، يهدف إلى محاولة إيجاد حلول لهذه الإختلالات، هذا ما أدى إلى وجود عدة اقتراحات أهمها الاقتراح الأمريكي والإقتراح البريطاني اللذان نتج عنه إنشاء مؤسسات اقتصادية عالمية.

تعد المؤسسات الاقتصادية مجموعة من الأنظمة والقواعد والترتيبات، التي تنظم حياة المجتمع وضعت إبان الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية في العالم على نحو معين، حيث تختلف الأنظمة الاقتصادية كل حسب مبادئها، فهناك التكتلات والتجمعات الاقتصادية، والشركات متعددة الجنسيات، إلا أن المؤسسات الاقتصادية تبقى العمود الفقري التي تشارك في تنمية دول العالم.

جاءت اتفاقية بروتن وودز بمجموعة من الإصلاحات في السياسات النقدية والمالية و التجارية والمؤثرة في السياسات الاقتصادية لدول العالم، وانطلاقا من هذا المؤتمر تم إنشاء

صندوق النقد الدولي، الذي يعني بالسياسات النقدية، والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، الذي يختص بتنمية الدول، ومنظمة التجارة العالمية، التي تسهر على تسهيل التبادل التجاري .

تهدف هذه المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق الإستقرار الاقتصادي من خلال التعديل أو التصحيح الهيكلي، وبرامج التثبيت الاقتصادي للدول، التي تعاني من اختلالات داخلية وخارجية تعيق التنمية، ومن بين هذه المؤسسات يبقى صندوق النقد الدولي أهم مؤسسة فاعلة في العالم.

تعود دواعي اختيارنا لهذا الموضوع مجموعة من الأسباب، يمكن أن نلخصها كالتالي:

- قلة الدراسات السابقة التي تهتم بالجانب الاقتصادي والثقافي، كونها تهتم بالجانب السياسي والعسكري.
- اعتبار المؤسسات الاقتصادية هي العمود الفقري للدولة .
- الميول الشخصي لمعالجة هذا النوع من المواضيع.
- مساهمة هذه الدراسة في إثراء المكتبات الجامعية.
- الدور المهم الذي تلعبه المؤسسات الاقتصادية في علاج الاختلالات الاقتصادية.

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

ماهو الدور الذي يلعبه صندوق النقد الدولي في الاقتصاد العالمي؟ وما مدى تأثير هذه المؤسسة في اقتصاديات دول العالم؟

حيث تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات وهي:

- ما مفهوم المؤسسات الاقتصادية؟ وماهي الإصلاحات التي جاءت بها؟

- وفيما تتمثل مؤسسات النظام الاقتصادي؟
- ماهي البوادر الأولى لظهور صندوق النقد الدولي ؟ وما هو الهيكل التنظيمي لـه؟

لمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا على خطة بحث تتكون من ثلاث فصول فضلا عن المقدمة والخاتمة.

تناولت في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية، الذي يحوي مبحث بعنوان ماهية المؤسسات الاقتصادية، وتطرقت فيه إلى التعريف والخصائص والأهداف للمؤسسات الاقتصادية العالمية.

أما المبحث الثاني تضمن مؤسسات النظام الاقتصادي، والتي تتمثل من خلال ثلاث مطالب هي: صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية.

أما الفصل الثاني فعنونته بأساسيات صندوق النقد الدولي، يدرس المبحث الأول ماهية صندوق النقد الدولي، و يندرج تحته ثلاث مطالب، الأول يتمحور على النشأة، و الثاني الهيكل التنظيمي له و الثالث خصصناه لأشكال المساعدات.

والمبحث الثاني عالج موضوع موارد واستخدامات صندوق النقد الدولي، تطرقت فيه إلى الموارد المالية لصندوق النقد الدولي، والمساعدات المقدمة للدول الأعضاء من طرف صندوق النقد الدولي .

في الفصل الثالث والأخير درست فيه دور صندوق النقد الدولي في اقتصاد الجزائر ودول العالم، تطرقت في المبحث الأول إلى علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي

المطلب الأول تناولت فيه أسباب ودوافع انضمام الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، والمطلب الثاني من خلال الإجراءات الموضوعة للجزائر ضمن برنامج التعديل الهيكلي

أما المبحث الثاني والأخير فعنونته بتأثير صندوق النقد الدولي على العلاقات الاقتصادية، ويحتوي هذا المبحث على ثلاث مطالب، الأول بعنوان دور الصندوق في تنمية اقتصاديات الدول النامية، والثاني تطرقت فيه إلى دور الصندوق في تنمية اقتصاديات الدول المتقدمة، و في المطلب الأخير سلطنا الضوء على تقييم إدارة الصندوق للأزمات العالمية.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي، لوصف المؤسسات الاقتصادية وذكر تطورها من الناحية التاريخية .

وأيضا اعتمدنا على المنهج التحليلي الإحصائي من خلال تحليل الظواهر المترتبة عن عمل هذه المؤسسات الاقتصادية بالاعتماد على مجموعة من الاحصاءات والأرقام وغير ذلك.

اعتمدنا على قائمة بيبليوغرافية كالتالي:

- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، الذي أفادنا في تعريف المؤسسات الاقتصادية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، الذي عرفنا فيه على تعريف المؤسسات الاقتصادية وإعطاء بعض الخصائص لها.
- تقرير خبراء الصندوق عن سياسات وممارسات الصندوق في مجال تنمية القدرات، قدم لنا أهداف المؤسسات.
- محمود ابراهيم وآخرون، المؤسسات المالية والمحلية والدولية، أفادني في معرفة مؤسسات النظام الاقتصادي.
- أسامة محمد إبراهيم وآخرون، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل، عرفنا أكثر على كيفية نشأة الصندوق، ومما يتكون الهيكل التنظيمي له، ودوره في تنمية اقتصاديات دول العالم.

- إيمان حملاوي، **دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر "1990-2014"**، ساعدتني في تعريف البنك الدولي ونشأة الصندوق والهيكل التنظيمي له وكذا دوره.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تسوية نزاعات، ساهم في تعريف منظمة التجارة العالمية.
- صحيفة وقائع، صندوق النقد الدولي، زودتني بأشكال المساعدات المالية والفنية

أما الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة كالتالي:

- قلة الدراسات السابقة والمتخصصة التي تتحدث عن المؤسسات الاقتصادية.
- احتواء هذا الموضوع على مصطلحات اقتصادية أكثر منها تاريخية، لذلك وجدت صعوبة في فهمها والتحكم فيها.
- ضيق الوقت.
- صعوبة حصر المعلومات في خمسين صفحة.

لكن نحمد الله ونشكره، أنني أخرجت هذا البحث في هذه الحلة، أتمنى أن تكون مرجعا يمكن الاعتماد عليه والاستفادة منه مستقبلا.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية .

تميزت فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، بالعديد من التغيرات والتحولات أثرت على النظام الاقتصادي العالمي، كان من أبرزها اتباع سياسة " إفقار الجار"، وذلك بإجراء تخفيضات تنافسية في قيمة العملات الوطنية، لتحقيق تنافسية على حساب الدول الأخرى، وتقييد التجارة الخارجية، وكذا انهيار قاعدة الذهب[1]، مما أدى إلى ظهور العديد من الاختلالات في النظام النقدي العالمي، ونتيجة لهذه الأوضاع قامت الو.م.أ بحضور مجموعة من الدول إلى عقد مؤتمر دولي عرف بمؤتمر بروتن وودز 1944م، وقد تمخض عن انعقاد هذا المؤتمر إنشاء مؤسسات اقتصادية، تتمثل في صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية[2].

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الاقتصادية.

لقد شغلت المؤسسة الاقتصادية حيزا معتبرا في كتابات وأعمال الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم الإيديولوجية، وباعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، كما أنها تعبر عن علاقات اجتماعية، لأن العملية الإنتاجية داخلها، ونشاطها بشكل عام يتم ضمن مجموعة من العناصر البشرية متعاملة فيما بينها من جهة، والعناصر المادية وعناصر أخرى معنوية من جهة ثانية[3].

---

[1] **قاعدة الذهب: (من 1876م- إلى غاية الحرب العالمية الأولى)**، كانت تتحكم في النظام الاقتصادي الدولي تحت تبادل الذهب، حيث تمتعت العملات بعصر جديد من الاستقرار بسبب دعم سعر الذهب لها، ونقطة ضعف قاعدة الذهب هي قد يستورد الكثير قبل أن يقل المخزون من الذهب المطلوب لدعم العملة ونتيجة لذلك، يقلل تدفق المال، تتصاعد أسعار الفائدة ويتباطأ النشاط الاقتصادي إلى نقطة الركود في النهاية تتأثر أسعار السلع. **للمزيد أنظر:** **http:/AR.WIKIPEDIA.ORG/WIKI:**// مؤتمر بروتن وودز، تاريخ الزيارة: 22 فيفري 2016م، الساعة: 18:59.

[2] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م، ص407.

[3] ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، 1998م، ص48.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الاقتصادية.

لقد قدم الاقتصاديون العديد من التعاريف حول المؤسسة الاقتصادية، ويمكن أن نورد أهم التعاريف لها فيما يلي:

نجد **François PEROUX** يعرف المؤسسة: "شكل إنتاج بواسطته وضمن نفس الذمة تدمج أسعار مختلف عوامل الإنتاج المقدمة من طرف أعوان متميزين عن مالك المؤسسة بهدف بيع السلع أو خدمات في السوق من أجل الحصول على دخل نقدي ينتج عن الفرق بين سلسلتين من الأسعار"[1].

تعرف المنظمات الغير حكومية المؤسسات المالية الدولية بأنها عبارة عن مؤسسات تعمل في مجال الاستثمار[2] العام والتنمية، وهي مملوكة للدول الأعضاء بها، تعمل المؤسسات على توفير التمويل والمعونة الفنية والمشورة في مجال السياسات والأبحاث، وغيرها من أشكال الدعم غير المالي للحكومات في الدول النامية والانتقالية، كما يعمل عدد ليس بالقليل من المؤسسات المالية الدولية على توفير التمويل للشركات العاملة في مجال الاستثمار بالعالم النامي[3].

كما يعرفها **تريوشي** : المؤسسة هي الوحدة التي تجمع وتنسق فيها العناصر البشرية والمادية للنشاط الاقتصادي[4].

---

[1] ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص48.

[2] **الاستثمار**: هو استخدام رأس المال في تمويل نشاط معين، قصد تحقيق ربح مستقبلي، بحيث يكون الاستثمار مقبولا إذا تطابق مع المعايير المعمول بها، أو حقق الأرباح المنتظرة. **للمزيد أنظر**: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**: الإدارة المالية، دار وائل للنشر ،2006م، ص313.

[3] ورقة للمنظمات الغير حكومية، المؤسسات المالية الدولية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، 2007م، ص02.

[4] بوعبد الله إلهام ومحمودي مارية، المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ليسانس، جامعة المسيلة، كلية الحقوق، 2008م، ص01.

لقد عرف المكتب الدولي لعمل المؤسسة: هي مكان مزاولة نشاط اقتصادي وله سجلات مستقلة، فيتضح من هذا أن المؤسسة قد تكون مشروعا، أو شركة، أو فرعا، أو قسما.

وأنها مجموعة من الموارد البشرية، والمالية المنظمة، والمهيكلة، التي تخضع لأهداف دقيقة وتسير على أساس طريقة معينة في التسيير.

تتمثل المؤسسة عموما في مجموعة من الطاقات المادية والمالية، والتي تشغل فيما بينها وفق تركيب معين وتوقيت محدد، قصد إنجاز أو أداء المهام من طرف المجتمع.

المؤسسة هي الوحدة الاقتصادية، التي تتجمع فيها الموارد البشرية، والمادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي، وهي الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط الانتاجي، والنشاطات المتعلقة به من تخزين وشراء وبيع، من أجل تحقيق الأهداف التي أوجدت من أجلها المؤسسة.

وبهذه التعاريف يمكن إعطاء تعريف عام وشامل حول المؤسسة الاقتصادية، وهي عبارة عن مجموعة من الإمكانيات المادية، والبشرية، والمالية منحصرة داخل المحيط تعمل على تحقيق هدف، والأهداف المسطرة، وذلك وفق نظام تسيير جيد وفعال يسمح لها بتحقيق ما تصبو إليه من خلال الاستعمال الأمثل والعقلاني للإمكانيات الموجودة، والمحافظة على وجودها[1].

المطلب الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية.

يمكن تلخيص أهم خصائص المؤسسة في النقاط التالية:

[1] بوعبد الله الهام، محمودي مارية، المرجع السابق، ص01.

✓ تعتبر المؤسسة مصدر دخل الأفراد والمجتمع.

✓ المؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها للحقوق والصلاحيات، أو من حيث واجباتها أومسؤولياتها، بمعنى أن المؤسسة ذمة مالية مستقلة.

✓ المؤسسة تقوم بأداء الوظيفة، التي وجدت من أجلها للقيام بالنشاط الفعلي.

✓ المؤسسة تشبه خلية في جسم الانسان، فهي الوحدة الأساسية الاقتصادية، لأنها تساهم بفعالية في التنمية، والرفع من مقدوراتها والدخل القومي.

✓ التحديد الواضح للأهداف السياسية والبرامج، وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهدافا تسعى إلى تحقيقها.

✓ ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها، يكون ذلك إما عن طريق الإعتمادات أو عن طريق القروض، أو الإيرادات الكلية، أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها[1].

✓ المؤسسة مكونة من أقسام مستقلة مجمعة حسب هيكل خاص بها.

✓ المؤسسة تملك حدود تفصلها عن المحيط الخارجي.

✓ القدرة على الانتاج وأداء الوظيفة التي أوجدت من أجلها.

✓ أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل كاف وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية وقادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة.

✓ لابد أن تكون المؤسسة متلائمة مع البيئة، التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة، أي لا توجد معزولة عن المحيط، فاذا كانت ظروف البيئة ملائمة فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف، أما إذا كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها المرجوة وتفسد أهدافها[2].

---

[1] محمد كنفوش وعميري محمد، المؤسسة الاقتصادية كنظام مفتوح، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص04.

[2] ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص48، 63.

المطلب الثالث: أهداف المؤسسات الاقتصادية.

إن المؤسسات الاقتصادية تسعى إلى تحقيق عدة أهداف تختلف وتتعدد حسب اختلاف أصحاب المؤسسات وطبيعة ميدان نشاطها، لهذا نستطيع أن نصنفها إلى:

❖***أهداف اقتصادية***: يعمل الصندوق على تشجيع التعاون النقدي الدولي، ويقدم المشورة بشأن السياسات الاقتصادية والمساعدة الفنية[1]، لمساعدة البلدان الأعضاء على بناء اقتصاد قوي.

✓ تقديم الصندوق قروض للبلدان الأعضاء ومساعدتها على وضع برامج لسياستها الاقتصادية بغية حل مشكلة ميزان المدفوعات[2]، حيث يتعذر عليها الحصول على التمويل الكافي بشروط معقولة لتغطية مدفوعاتها الدولية الصافية[3].

✓ مساعدة البلدان الأعضاء على إتباع سياسات سليمة للاقتصاد الكلي، تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار.

✓ التخفيف من حدة الفقر[4].

---

[1] **المساعدة الفنية:** هي أحد أشكال التعاون الفني، بطبيعتها تسمح للخبراء في البلدان الأعضاء والصندوق بتبادل وجهات النظر المتعمقة حول جوانب معينة في تصميم السياسات وتنفيذها. **للمزيد انظر:** تقرير خبراء الصندوق، صندوق النقد الدولي، 2014م، ص04.

[2] **ميزان المدفوعات:** من أهم المؤشرات الاقتصادية، التي تساعد في توجيه وإدارة الاقتصاد في أي دولة، وله أهمية كبيرة في معرفة درجة التقدم في الدول، وتحديد مركزها المالي بالنسبة للعالم الخارجي، فانه غالبا ما يطالب صندوق النقد الدولي من جميع اعضائه تقديم موازين مدفوعاتهم سنويا لكونه من أهم المؤشرات. **للمزيد أنظر:** نزيه عبد المقصود، **الآثار الاقتصادية:** الاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008م، ص408.

[3] صحيفة وقائع، صندوق النقد الدولي، ص01. **http://www.imf.org/external/np/exr/facts/imfwb.htm**

[4] بول هولدن، فاسيلي بروكوبونكو، **التنمية المالية والحد من الفقر:** السياسات بشأن البلدان النامية وتلك السائرة على طريق التحول لاقتصاد السوق، ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي، إدارة شؤون النقد والصرف، مصرح بتوزيعها من patrika bronner ، 2001م، ص29.

✓ مساعدة البلدان الأعضاء على بناء مؤسسات قوية وتعزيز مهارات صياغة وتنفيذ سياسات اقتصادية كلية ومالية سليمة.

✓ تدعيم الاستقرار الاقتصادي والنمو القابل للاستمرار[1].

✓ تخفيف متطلبات المجتمع باعتبار أن حجم مبيعات المؤسسة يتوقف على مدى كفاءة منتوج المؤسسة وقدرته على تحقيق الإشباع المرغوب لدى المستهلك، فهذا معناه أن المؤسسة وسعيا منها لتحقيق هدفها الربحي فإنها تعمل وتسعى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على خدمة المجتمع بكفاءة أكبر وتحقيق متطلبات السوق بالمستوى المطلوب[2].

✓ تحقيق الربح، لا يمكن أن يستمر وجود مؤسسة مالم تستطع تحقيق مستوى أدنى من الربح والذي يمكنها من رفع رأسمالها وتوسيع نشاطها والصمود أمام المؤسسات الاقتصادية المنافسة .

✓ عقلنة الانتاج : يتم ذلك بالاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج، ودفع إنتاجها بواسطة التخطيط الجيد الدقيق للإنتاج والتوزيع بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط والبرامج.

التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني .

تحقيق الاستقلال الذاتي للمؤسسة الاقتصادية[3] .

تلبية حاجات المستهلكين المحليين.

تحقيق حرية التجارة الدولية، تحرير التجارة من القيود[4] .

---

[1] تقرير خبراء الصندوق، سياسات وممارسات الصندوق في مجال تنمية القدرات، 2014م، ص 04.

[2] ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص 19.

[3] صحيفة وقائع، المرجع السابق، ص 02.

[4] مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية : النظام الدولي للتجارة الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2006م، ص 04 .

❖ ***أهداف اجتماعية*** :

رفع مستويات المعيشة وتحسينها .

زيادة الإنتاج المتواصل والإتجار في السلع والخدمات، بما يتيح الاستخدام الأمثل لموارد العالم وفقا لهدف التنمية مع توخي حماية البيئة والحفاظ عليها [1].

إقامة أنماط استهلاكية معينة: تقوم المؤسسات الاقتصادية عامة بالتصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع، وذلك بتقديم منتجات جديدة بواسطة التأثير على أذواقهم عن طريق الإشهار والدعاية سواءا المنتجات قديمة أو جديدة، وهذا ما يجعل المجتمع يكتسب عادات استهلاكية غالبا ما تكون في صالح المؤسسة

توفير تأمينات ومرافق للعمال: مثل التأمين الصحي، التأمين ضد حوادث العمل، التقاعد، امتصاص للفائض من العمالة [2].

ضمان مستوى مقبول من الأجور، نعتبر الأجر حقا مضمونا قانونا وشرعا وعرفا، وقد يحدد هذا الأجر من طرف الدولة للعامل عند مستوى يسمح بتلبية حاجياته والحفاظ على بقائه وهذا ما يطلق عليه بالأجر الأدنى المضمون .

الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال: يعتبر الأفراد جزء من المؤسسة وعليه فإنهم يؤثرون فيها بعدة طرق ووسائل فالعلاقات المهنية داخل المؤسسة المبنية على التماسك والتفاهم هي الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة والمحققة لأهدافها [3].

---

[1] مصطفى سلامة، المرجع السابق، ص09 .

[2] محمد كنفوش وعميري محمد، المرجع السابق، ص 05.

[3] ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص63.

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يشتركان في هدف واحد هو رفع مستويات المعيشة في بلدانها الأعضاء وتتبع المؤسستان منهجين متكاملين لتحقيق هذا الهدف حيث يركز الصندوق على قضايا الاقتصاد الكلي بينما يركز البنك على التنمية الاقتصادية طويلة الأجل والحد من الفقر[1] .

❖ أهداف ثقافية ورياضية:

توفير وسائل ترفيهية وثقافية: مثل المسرح، المكتبات، الرحلات، لما لهم من تأثير على مستوى العامل الفكري مما ينعكس على عمله داخل المؤسسة .

تدريب العمال المبتدئين و رسكلة القدامى: مع التطور السريع لوسائل الانتاج تجد المؤسسة نفسها مجبرة لمواكبة هذا التطور، وضرورة تدريب العمال المبتدئين والقدامى على كيفية استعمال هذه الوسائل وكيفية استغلالها بصورة عقلانية .

تخصيص أوقات للرياضة: وذلك لدفع نفسية جديدة للعمال مليئة بالحماس والتحفيز والتخلص من الملل بإقامه مهرجانات للرياضة العمالية.

❖ أهداف تكنولوجية :

البحث والتنمية: تطور المؤسسات أدى إلى توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطور الوسائل والطرق الإنتاجية علميا وترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل على نسبة عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة، إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها على الوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة مما يؤدي إلى التأثير على الإنتاج و رفع المردودية الإنتاجية [2].

[1] صحيفة وقائع، المرجع السابق ،ص 01.

[2] محمد كنفوش وعميري محمد، المرجع السابق، ص 06.

المبحث الثاني : مؤسسات النظام الاقتصادي .

لقد كان مؤتمر بروتن وودز بالو.م.أ الذي ضم مندوبين من 44 دولة عام 1944م والذي مهدت له دراسات كل من الاقتصاديين كينز [1] البريطاني، و هوايد [2] الأمريكي، والذي استمر لمدة ثلاثة أسابيع، من أول يوليو إلى22 يوليو 1944م لبحث أسس نظام النقد الدولي في أعقاب ح.ع.2، وقواعد التعاون الدولي والذي إنتهى بتوقيع إتفاقية "بروتن وودز" التي تعد بمثابة إعلان للنظام النقدي العالمي الجديد، وإنشاء أهم المؤسسات الاقتصادية في العالم: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية [3].

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي .

هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة نشأ بموجب معاهدة دولية عام 1944م، يقع مقر صندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة، يديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا بعدد يبلغ 184 بلد، وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي [4] . **ينظر الملحق رقم(1).**

---

[1] **كينز** : جون مينارد كينز البريطاني (1883-1996) مؤسس علم الإقتصاد الكلي من أعماله : The general theory of employment /interest and atreatis on meny وقد وضع في كتابه atreatis on meny منهجا ديناميكيا حول علم الإقتصاد إلى دراسة تدفق الدخل والنفقات، ويعتبر كينز المؤسس الفكري لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذين تم إنشاؤهما في مؤتمر بروتن وودز . **للمزيد انظر** : ثروت جهاد وآخران، ما هو الإقتصاد الكينزي، مجلة التمويل والتنمية، 2014 م، ص53 .

[2] **هوايد** : هاري دكستر وايت اكتوبر 1892- 16 اغسطس 1948م، إقتصادي أمريكي، وكبير موظفي وزارة الخزانة الأمريكية، كان كبير المسؤولين الأمريكيين في مؤتمر بروتن وودز 1944م، كان له تأثير في المؤتمر وفرض رؤيته للمؤسسات المالية بعد الحرب على الرغم من إعتراضات الإقتصادي البريطاني كينز بعد الحرب، كان وايت من كبار مؤسسي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . **للمزيد انظر** : www.marefa.org. تاريخ الزيارة :27 مارس 2016 م.

[3] يونس أحمد البطريقة، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ص48.

[4] محمود إبراهيم وآخرون، المؤسسات المالية والمحلية والدولية، دار المسيرة، عمان، 2009 م، ص96.

يعمل على مساعدة البلدان الأعضاء فيه على إتباع سياسات سليمة للاقتصاد الكلي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار[1] .

ومن أجل المحافظة على الاحتياطات المتناقضة من الذهب والعملات الأجنبية لجأت بعض البلدان إلى تقييد حرية مواطنيها في الشراء من الخارج، وقامت بلدان أخرى بتخفيض أسعار عملاتها، بينما فرض البعض الآخر قيودا معقدة على حرية حيازة المواطنين للعملات الأجنبية على أن هذه الحلول أدت إلى نتائج عكسية، ولم يتمكن أي بلد من المحافظة على ميزته التنافسية لفترة طويلة، وقد أدت سياسات إفقار الجار هذه إلى تدمير الاقتصاد الدولي، فتناقضت التجارة العالمية تناقضا حادا وكذلك توظيف العمالة ومستويات المعيشة في كثير من البلدان.

ومع انتهاء ح.ع.2، بدأت الحلفاء الرئيسية النظر في خطط مختلفة لإعادة النظام إلى العلاقات النقدية الدولية، وولد صندوق النقد الدولي في مؤتمر بروتن وودز حين وضع ممثلوا البلدان المشاركة الميثاق " أو اتفاقية التأسيس" لمؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي، وتعمل على إلغاء قيود الصرف المرتبطة بالتجارة في السلع والخدمات بتحقيق استقرار أسعار الصرف، وفي ديسمبر 1945م، جاء صندوق النقد الدولي إلى حيز الوجود عند توقيع 29 بلدا على اتفاقية تأسيسه .

مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لصندوق النقد الدولي ويمكن القول:[2]

[1] بول هولدن، فاسيلي بروكوبنكو، المرجع السابق، ص29 .

[2] أسامة محمد إبراهيم محمد، صندوق النقد الدولي: كمصدر من مصادر التمويل، جامعة الاسكندرية، كلية الحقوق، ص 03.

يعتبر صندوق النقد الدولي منظمة دولية أنشأت بموجب معاهدة دولية عام 1944م للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي والسعي إلى استقرار النظام النقدي الدولي بالإضافة إلى أنه يعمل على مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة ما يتعرضون له من مشاكل تخص ميزان المدفوعات أوعلى مستوى الاقتصاد الكلي [1] من خلال توفير موارد الصندوق لهذه الدول وتبني سياسات وبرامج خاصة بالتصحيح الهيكلي [2] .

المطلب الثاني : البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

أسفر المؤتمر العالمي الذي إنعقد في بروتن وودز عام 1944م عن اتفاقية خاصة بإنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقد صاغها المؤتمر بعد اتفاقية صندوق النقد الدولي .

تم إقرار هذه الاتفاقية رسميا في 27 ديسمبر 1945م، ويعتبر البنك منظمة دولية حكومية متخصصة تتبع الأمم المتحدة بعد أن تم الربط بينهما بموجب اتفاقية وصل في 15 أبريل 1948م .

مقر البنك مدينة واشنطن بالو.م.أ ويتمتع البنك بالشخصية القانونية الدولية وبميزانية مستقلة [3] .

---

[1] **الاقتصاد الكلي** : هو فرع من فروع الاقتصاد يدرس العوامل التي تؤثر على الاقتصاد الوطني ككل، فهو يدرس العوامل المؤثرة على المستهلكين والعمال ومؤسسات الأعمال على مستوى الاقتصاد ككل ولقد تطور الاقتصاد الكلي في القرن العشرين بعد أزمة الكساد العالمي (1929-1933)، وكان الهدف من الاقتصاد الكلي هو كيف نقاوم الأزمات الاقتصادية. **للمزيد انظر** : www.marefa.org تاريخ الزيارة : 27 مارس 2016م.

[2] إيمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2012)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، بسكرة ،2016 م، ص12 .

[3] خويلدي السعيد، أجهزة "اليات "النظام الاقتصادي الدولي، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2013 م، ص333.

البنك الدولي هو مؤسسة اقتصادية عالمية مسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والإهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء [1].

يعمل البنك الدولي على تشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الأجل والحد من الفقر خلال توفير الدعم الفني والمالي لمساعدة البلدان الأعضاء على إصلاح قطاعات معينة أو تنفيذ مشروعات محددة مثل بناء المدارس والمراكز الصحية وغيرها، والمساعدات التي يقدمها البنك الدولي هي مساعدات طويلة الأجل بصفة عامة، وتمول من مساهمات البلدان الأعضاء، ومن خلال إصدار السندات أغلب موظفي البنك من المتخصصين في قضايا أو قطاعات أو تقنيات معينة.

أنشأ البنك من أجل إعادة بناء اقتصاديات الدول التي تم تدميرها خلال ح.ع.2 ، تظهر هذه المهمة من الاسم الرسمي لهذا البنك وهو " البنك الدولي للإنشاء والتعمير" وكان أول قرض قدمه البنك في نهاية عقد الأربعينات من أجل إعادة تعمير الدول الأوربية، وبعد أن تمكنت هذه الدول من الوقوف على قدميها تحول البنك إلى مساعدة الدول الفقيرة في العالم والتي عرفت بالدول النامية، وقد تحصلت الدول النامية منذ نهاية عقد الأربعينات على أكثر من 330 مليار $.

ينقسم البنك إلى قسمين رئيسيين هما البنك الدولي للإنشاء والتعمير bird ورابطة التنمية الدولية Ida التي أنشأت عام 1960م، لتقديم المساعدات المالية للدول النامية الفقيرة التي لا تستطيع الوفاء بشروط البنك الدول[2] .

[1] إيمان حملاوي، المرجع السابق، ص 20 .

[2] محمد سيد عابد، المرجع السابق، ص 409 .

منذ العقد السادس من القرن الماضي أصبح البنك الدولي يعمل مع ثلاث مؤسسات هي : البنك الدولي للتعمير والتنمية، مؤسسة التمويل الدولية، الرابطة الدولية للتنمية، وكلها تهدف إلى تقديم المساعدة للدول الأعضاء لتحقيق التقدم الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي للدول السائرة في طريق النمو [1].

من خلال المعطيات السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للبنك الدولي بأنه:

البنك الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، أنشأ بموجب اتفاقية بروتن وودز عام 1945م وبدأ أعماله بتاريخ 25 جوان 1946 م ، يعتبر مكمل لأهداف صندوق النقد الدولي، كما يعمل على تقديم قروض طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمارات في الدول الأعضاء وعمليات التعمير والبناء الاقتصادي بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة، يعمل على تحقيق النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية [2] .

المطلب الثالث : منظمة التجارة العالمية .

نشأت منظمة التجارة العالمية في الاتفاق العام بشأن التعريفة والتجارة في 1947م "اتفاقية الجات 1947م" وتبقى هذه النشأة وثيقة الصلة بالموضوع لأن القرارات والاجراءات والممارسات المعتادة لاتفاقية الجات، مازالت منظمة التجارة العالمية تسترشد بها في كثير من أعمالها .

في 1946م بدأت المفاوضات في لندن تلبية لمبادرة من الأمم المتحدة لتأسيس مؤسسة دولية للتجارة لتستكمل هيئة بروتن وودز للمؤسسات التجارية [3].

---

[1] خويلدي السعيد، المرجع السابق، ص 334 .

[2] إيمان حملاوي، المرجع السابق، ص 20 .

[3] مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية ، تسوية النزاعات : منظمة التجارة الدولية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2003 م، ص 04 .

الدولية، الذي كان مكونا بالفعل في ذلك الوقت من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، لقد استمرت المفاوضات المتعلقة بدستور منظمة التجارة العالمية (ito) في جنيف عام 1947م بشكل متوازي مع مفاوضات دستور منظمة التجارة العالمية، تفاوضت البلاد أيضا في جنيف من أجل تخفيض التعريفات الجمركية، وانتهت المناقشات الأخيرة بنجاح في جنيف ونتج عنها الإتفاق العام بشأن التعريفات والتجارة في 1947م .

مع مر الأعوام تحول نفسها بنجاح إلى هيئة دولية فعلية، وبشكل خاص نجحت اتفاقية الجات في تخفيض التعريفات الجمركية بشكل كبير، لكن كانت أقل نجاحا فيما يتعلق بتقليل العوائق الغير متصلة بالتعريفة المفاوضات التي تتعلق بتخفيض العوائق التي لا تتعلق بالتعريفات الجمركية هي أكثر تعقيدا من ما تقدمه منظمة الجات مع أشياء أخرى علاوة على ذلك، لقد اهتمت اتفاقيات الجات فقط بالتجارة في السلع لكن نظرا للأهمية المتزايدة للخدمات في النشاط الاقتصادي لكثير من البلدان[1].

ففي ميثاق هافانا عام 1948 م تم التوصل لاتفاق بخصوص دستور منظمة التجارة العالمية (ITO) لكن لم توافق الهيئة التشريعية " الكونجرس" في الو. م. أ في السنوات التالية على الدستور وبالتالي لم يتم تأسيس منظمة تجارية دولية.

تطورت الجات من خلال الجولات الثمانية التي عقدت منذ جولة جنيف 1947م إلى جولة أورغواي، والتي دارت المفاوضات في جميعها بين الأطراف المتعاقدة حول القضايا المتعلقة أساسا بتحرير التجارة الدولية، كان عدد الدول الأعضاء المشاركة 23 دولة تمثل الدول المؤسسة للجات[2] .

[1] مؤتمر الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 04 .

[2] خويلدي السعيد، المرجع السابق، ص 352.

تناولت المفاوضات في الجولات الخمس الأولى بين عامي 1947 إلى 1961م مسألة إزالة القيود الجمركية [1]، تم التوصل إلى تسعة اتفاقات، تحولت خمسة منها في جولة أورغواي إلى اتفاقات متعددة الأطراف تلتزم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتطبيقها كحزمة واحدة .

- ✓ عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المعاملات التجارية الدولية .
- ✓ تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية الدولية .
- ✓ المعاملة المتميزة والأكثر تفضيلا للدول النامية، وذلك لزيادة معدلات التنمية.

أما الجولة الثامنة وهي جولة أورغواي من سنة1986 إلى1994م تعتبر من أهم جولات الجات وذلك للنتائج التي توصل إليها الأعضاء، والتي تؤثر تأثيرا كبيرا على مستقبل التجارة الدولية، وبالتالي على اقتصاديات الدول الأعضاء.

لذلك فإن أهم تطور شهدته جولة أورغواي هو إنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1994م كمحاولة لتغيير القواعد الاقتصادية السائدة أو تطويرها بطريقة مرضية لبعض دول العالم الثالث .

تم التوقيع في مراكش بتاريخ 15-04-1994م على اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية في ختام مفاوضات جولة أورغواي بواسطة 122 دولة ودخلت حيز النفاذ اعتبارا من أول يناير 1995م[2].

[1] بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004 م، ص 42.

[2] أحمد الكواز، النظام الجديد للتجارة العالمية، ص03 .

الفصل الثاني : أساسيات حول صندوق النقد الدولي .

يعد صندوق النقد الدولي أهم مؤسسة دولية تعني بشؤون السياسات الاقتصادية الكلية " النقدية والمالية " ، فهو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، أنشأت بموجب المعاهدة الدولية عام 1944م ، يقوم أساسا على فكرة " أن النمو الاقتصادي القوي يعتمد بدرجة رئيسية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وإقامة إطار مؤسسي أساسي لاقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي وانتهاج سياسات هيكلية تتماشى مع متطلبات السوق "[1].

المبحث الأول : ماهية صندوق النقد الدولي .

إن من مظاهر الاصلاح الدولي للنظام النقدي هو إيجاد جهاز تنظيمي مهمته تحقيق الاستقرار للنظام النقدي الدولي ومعالجة المشاكل النقدية والاقتصادية التي خلفتها ح.ع.2 ، وقد تبلور ذلك في اتفاقية "بروتن وودز" وذلك من خلال إنشاء صندوق النقد الدولي الذي سنتطرق إليه في هذا المبحث[2] .

المطلب الأول : نشأة صندوق النقد الدولي .

شهدت الأعوام التي تلت ح.ع.1 اضطرابات جديدة في النظام النقدي العالمي، وذلك بسبب اقتصار التبادل التجاري على المعاملات الثنائية " بين دولتين "ولجوء العديد من الدول إلى فرض القيود الكمية والسعرية على التجارة الخارجية .

في ظل هذه الظروف كان من الضروري البحث عن نظام نقدي عالمي تكون أولى مهامه إعادة تنظيم العلاقات النقدية الدولية ، ووضع الأسس الكفيلة لتنظيم التجارة[3].

---

[1] أسامة محمد إبراهيم محمد ، المرجع السابق، ص 01.

[2] إيمان حملاوي ، المرجع السابق ، ص12 .

[3] جميلة بلعالم، أهمية اصلاحات صندوق النقد الدولي في ظل الأزمات المالية والنقدية الدولية(1997)،(2008)، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، 2012 م، ص 03.

كل هذا أدى بالرئيس الامريكي روزفلت بدعوة إلى عقد مؤتمر في تموز 1944م في بروتن وودز بولاية نيوها مبشير في الو.م.أ، حيث ضم كثيرا من الخبراء الدوليين في الاقتصاد والمال ورجال السياسة [1]، أهم مقترحين عرض في هذا المؤتمر كان لكل من اللورد كينز الانجليزي وهاري هوايت الأمريكي من أجل تحقيق الأهداف التي عقد المؤتمر من أجله [2].

وقد خرج المؤتمر بمجموعة من المبادئ أهمها :

أن سعر الصرف يعتبر من المسائل ذات الأهمية الدولية وينبغي العمل على ضمان ثبات أسعار الصرف مع إمكانية تعديلها في بعض الظروف .

أن المصلحة تقتضي زيادة الاحتياطيين من الذهب والعملات الحرة في كل دولة حتى لا تضطر إلى اتخاذ سياسات قد تضر بالتوازن الداخلي لمواجهة عجز ميزان المدفوعات .

إيجاد نظام للتجارة متعددة الأطراف وضمان قابلية تحويل العملات لتحقيق المصلحة السياسية والاقتصادية لدول العالم .

إنشاء منظمة دولية ذات تعددية وظيفية لتحقيق التعاون النقدي، هذا ما أدى إلى إنشاء صندوق النقد الدولي [3] .

كما لا يشترط أن تكون فيه الدولة عضوا في منظمة الأمم المتحدة، ويضم الصندوق للأعضاء الأصليين وهي الدول التي حضرت مؤتمر بروتن وودز والتي أودعت الوثائق الخاصة بالانضمام حتى آخر ديسمبر من العام 1946م ، أما الدول التي انضمت[4]

[1] جميلة بلعالم، المرجع السابق، ص 03.

[2] زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1999م، ص153 .

[3] لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمة المالية والاقتصادية العالمية، ملتقى علمي دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 02,

[4] زينب حسن عوض الله، المرجع السابق، ص 156.

بعد ديسمبر 1946م، فلا تعتبر أعضاء أصليين، وقد صدر قبول عضويتها قرارات من قبل مجلس محافظي الصندوق، وذلك بعد إبلاغه أو إذا ما عجز أحد الأعضاء من الوفاء بالتزاماته المحددة في اتفاق فإنه يمكن أن يحرم من الحقوق في السحب من موارد الصندوق أما إذا استمر عجزه بعد فترة معينة فإنه يرجى منه الانسحاب من الصندوق[1].

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للصندوق .

يتألف الهيكل التنظيمي للصندوق من أجهزة مسيرة تتمثل في مجلس المحافظين والمجلس التنفيذي والمدير العام والموظفين، وأجهزة استشارية تتمثل في المجلس الاستشاري .

ا-الأجهزة المسيرة :وتتمثل في :

مجلس المحافظين : يضم ممثلين لكل البلدان الأعضاء، وهو صاحب السلطة العليا في إدارة صندوق النقد الدول، يجتمع في العادة مرة واحدة سنويا خلال الاجتماعات السنوية للصندوق والبنك الدولي، يقوم كل بلد عضو بتعيين محافظ، عادة ما يكون وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في ذلك البلد[2]، ولكل محافظ مناوب في أداء مهام وظيفته إلى حين إجراء تعيين جديد، ولا يجوز للمحافظ المناوب التصويت إلا في غياب رئيسه، ويختار مجلس المحافظين أحد المحافظين رئيسا له .

يعقد مجلس المحافظين اجتماعاته وفقا لما يقرره مجلس المحافظين أو بناء على دعوة المجلس التنفيذي وتتم الدعوة لاجتماعات مجلس المحافظين متى طلبها خمسة عشر عضوا أو الأعضاء الذين يمثلون معا ربع مجموع القوة التصويتية [3] **ينظر الملحق رقم(02).**

[1] زينب حسن عوض الله، المرجع السابق، ص 157.

[2] أسامة محمد إبراهيم محمد، المرجع السابق، ص 06 .

[3] إتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، ترجمة شعبة اللغة العربية ، الطبعة العربية ،2011م، ص30.

ومن أهم مهام وصلاحيات مجلس المحافظين :

- ✓ قبول الأعضاء الجدد وتحديد شروط عضويتهم .
- ✓ انتخاب المديرين التنفيذيين .
- ✓ الموافقة على تعديل عام في أسعار تبادل العملات للدول الاعضاء .
- ✓ تحديد وتوزيع الإيراد الصافي للصندوق .
- ✓ مطالبة دولة ما عضو في الصندوق بالانسحاب من الصندوق .
- ✓ استئناف القرارات التي يصدرها مجلس المحافظين [1].

1 ***المجلس التنفيذي*** : يتولى المجلس التنفيذي مسؤولية تسيير عمل الصندوق حسب الصلاحيات التي يفوضه بها مجلس المحافظين، يتكون من 24 مديرا تنفيذيا "مدير" منهم 5 تعينهم البلدان الأعضاء التي تملك أكبر قدر من الحصص و19 مدير تنتخبهم البلدان الأخرى موزعة على دوائر انتخابية وتتحدد القوة التصويتية في المجلس التنفيذي بحصص العضوية في الصندوق [2].

يقوم المجلس التنفيذي بتسيير العمليات النقدية للصندوق .

يحدد سياسة الاستفادة من موارد الصندوق من مبالغ مالية وآليات قرض.

يشرف على المشاورات التي تجريها الدول الأعضاء بشكل منتظم مع مصالح الصندوق لتبرير سياستها الاقتصادية والمالية [3].

المدير العام والموظفين : من واجبات المحافظين تعين مدير للصندوق ونائب له، على أن يكون هذا النائب أمريكي الجنسية، ومن شروط اختيار مدير الصندوق :

أن يكون ذو خبرة واسعة في المجالات المالية والمصرفية .

[1] إيمان حملاوي، المرجع السابق، ص 15.

[2] روبن لمداني، صندوق النقد الدولي، الحوكمة في صندوق النقد الدولي، مكتب التقييم المستقل، 2008 م، ص 08.

[3] عبد العزيز قادري، دراسات في القانون الدولي الاقتصادي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2002 م، ص 33.

لا يجوز أن يكون المدير محافظا أو مديرا تنفيذيا علما أن مدة عقد مدير الصندوق هي خمس سنوات قابلة للتجديد ومن أهم أعمال مدير الصندوق ما يلي [1]:

يدير شؤون الإدارة تحت إشراف المجلس التنفيذي .

يقوم بتنظيم دوائر الصندوق .

تعيين الموظفين وفصلهم عن الإدارة [2].

المدير العام مسؤول أمام المجلس التنفيذي عن أداء لوظيفته، وعن قراراته وسلوكه الشخصي يعمل تحت إشراف المجلس التنفيذي .

يضطلع المدير العام بدورين كرئيس المجلس التنفيذي ورئيس العاملين في الصندوق، نظرا لعدم وجود آليات للإبلاغ، فقد ترك لكل مدير عام أن يقرر كيفية توزيع وقته بين هاتين الوظيفتين وما يفوضه لنوابه [3].

ب –الأجهزة الاستشارية :

تنقسم إلى أجهزة تعمل داخل الصندوق وأجهزة تعمل خارجه.

تتمثل الأجهزة التي تعمل داخل الصندوق في :

اللجنة النقدية والمالية الدولية: تقوم بتقديم آراء وتقارير إلى مجلس المحافظين بهدف مساعدة على الاشراف على تسيير النظام النقدي الدولي وعلى اتخاذ الإجراءات الضرورية في فترات الإهتزازات المفاجئة التي يتعرض لها ذلك النظام[4].

[1] ايمان حملاوي، المرجع السابق، ص 16.

[2] علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان، 2010م، ص 468.

[3] روبن لمداني، المرجع السابق، ص 1 ، 34.

[4] علي عبد الفتاح أبو شرار، المرجع نفسه، ص 468.

لجنة التنمية : تعمل على دراسة ومراقبة تقديم الموارد للبلدان النامية وتقديم المشورات حول الاجراءات التي تحسن من عمليات تقديم تلك الموارد .

هي لجنة مشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وترفع تقاريرها المتعلقة بمشاكل التنمية في البلدان النامية إلى مجلس المحافظين[1].

أما الاجهزة التي تعمل خارج الصندوق فتنقسم إلى مجموعات الدول الأعضاء وهي:

مجموعة الخمسة : وتضم وزراء مالية القوى الاقتصادية الغربية الخمس .

مجموعة السبعة : وتضم مجموعة الخمسة مضافا إليها كندا وإيطاليا وهي الدول التي أصبحت تعقد القمة السنوية الشهيرة للبلدان الأكثر تصنيعا في العالم ثم بعد ذلك انضمت روسيا إلى المجموعة وأصبحت تسمى المجموعة السبع زائد واحد .

مجموعة الاحدى عشر: وهي مشكلة من وزراء مالية أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وهم الدول الغنية " الصناعية " الثمانية زائد وزراء مالية بلجيكا، هولندا وسويسرا والتي انضمت عام 1992م، تحولت من عضو مراقب إلى عضو كامل في صندوق النقد الدولي .

مجموعة "24": وهي التي أنشأتها مجموعة "77"السبعة والسبعين فهي ناطقة باسم الدول النامية تشكلت رسميا في 1952م.

مجموعة الثلاثين : شكلها مدير صندوق النقد الدولي سنة 1979م، وتضم قادة بنوك وشركات وموظفين دوليين سامين وجامعيين متخصصين بهدف استشارتهم حول تطوير صندوق النقد الدولي [2].

[1] علي عبد الفتاح ابو شرار، المرجع السابق، ص 468 .

[2] إيمان حملاوي، المرجع السابق، ص17.

المطلب الثاني : أشكال المساعدات .

تتمثل أشكال المساعدات في :

المساعدة المالية : يقدم الصندوق مساعدات مالية لبلدانه الأعضاء بما يتيح لها الفرصة لتصحيح مشكلاتها المتعلقة بميزان المدفوعات، حيث تصمم السلطات الوطنية برامج التصحيح الاقتصادي بالتعاون الوثيق مع الصندوق وبدعم تمويلي منه، وفي تحرك لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية بادر الصندوق بتعزيز طاقة الاقراض المتوافرة له، ووافق في أفريل 2009م على عملية إصلاح شاملة كبرى لآليات الدعم المالي.

وقد تم إدخال تحسينات على الأدوات التي يستخدمها الصندوق في منح القروض لإتاحة أدوات مرنة لمنع الأزمات في البلدان التي تتميز بقوة أساسياتها وسياساتها الاقتصادية وأطر سياستها المؤسسية، ضاعف الصندوق الحدود القصوى للقروض وزاد من الاقراض المقدم للبلدان العالم الأفقر بدعم من الأرباح الاستثنائية التي تحققت من مبيعات الذهب .

المساعدة الفنية: يقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب للبلدان الأعضاء بما يساعد في دعم قدرتها على رسم وتنفيذ السياسات الفعالة في عدة مجالات، منها الضرائب والإدارة الضريبية، وإدارة الإنفاق، والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف والرقابة والتنظيم في النظامين المصرفي والمالي والأطر التشريعية والإحصاءات [1].

المراقبة الاقتصادية: يقوم بأبحاث والعمل مع الدول الأعضاء على توفير المشورة حول سياسات الاقتصاد الكلي، ويشمل نشاط المراقبة المذكور نشر التقارير التي عادة ما تصدر سنويا حول الأداء الاقتصادي للدولة بعينها، واتجاهات الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى القيام باجتماعات تشاورية منتظمة مع الحكومات [2] .

[1] صحيفة وقائع، المرجع السابق، ص01 ، 02.

[2] ورقة للمنظمات الغير حكومية، المرجع السابق، ص 13.

الفصل الثالث: دور صندوق النقد الدولي في اقتصاد الجزائر ودول العالم.

إن تبني دول العالم التي انضمت إلى صندوق النقد الدولي لمجموعة من الاصلاحات كان يتعلق بضعف ونقص بعض المؤشرات الاقتصادية.

المبحث الأول: علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي.

انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي سنة 1963م، وهي عضو في مجلس المحافظين وبلجنة الأربعة والعشرين، وعليه كانت هناك عدة اتفاقيات بين الحكومات الجزائرية وهيئة الصندوق سواءا في إطار سياساتي الاستقرار أو التعديل الهيكلي[1].

المطلب الأول: أسباب ودوافع انضمام الجزائر إلى صندوق النقد الدولي.

إن لجوء الجزائر إلى هيئة صندوق النقد الدولي والرضوخ لشروطه جاء نتيجة عدة أسباب منها:

تزايد العجز المالي للمؤسسات وتزايد مستويات التضخم.

ضعف الأداء الاقتصادي للمؤسسات العمومية بسبب السياسات التسعيرية المطبقة، فالدولة كانت تدعم الأسعار لأغراض اجتماعية وتحددها إداريا، مما تضطر المؤسسات إلى البيع بأسعار منخفضة وأحيانا بأسعار أقل من سعر التكلفة .

نقص التحكم في التكنولوجيا وتسيير المؤسسات، حيث ازداد اللجوء إلى المساعدة الأجنبية رغم وجود جهات وطنية واسعة ومكاتب مختصة في المساعدة التقنية[2].

---

[1] عليواش أمين عبد القادر، أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، مذكرو ماجستار، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006م، ص52.

[2] إيمان حملاوي، المرجع السابق، ص 82.

ضعف الكفاءة في التدبير وصعوبة المراقبة المالية لدى المؤسسات وانتهاج سياسة مركزية مما أدى إلى بعض الممارسات غير القانونية كتهريب الأموال إلى الخارج.

ارتفاع معدل التضخم : إن الإفراط في عرض النقود أدى إلى نمو مرتفع للكتلة النقدية قدر بـ 21.2% مما تسبب في ارتفاع معدل التضخم من خلال حجم السيولة الذي عرف فائضا كبيرا بسبب العجز النقدي لخزينة الدولة.

الرصيد السلبي لخزينة الدولة[1].

تزايد المديونية وارتفاع عجز ميزان المدفوعات، ترتب عن المديونية الخارجية عدة آثار على السياسة العامة للتنمية الاقتصادية منها:

"انخفاض النمو، تعطيل الانتاج، زيادة البطالة، زيادة الديون الداخلية للمؤسسات العمومية".

المطلب الثاني: الإجراءات الموضوعة للجزائر ضمن برنامج التعديل الهيكلي.

إصلاح المنظومة المالية: إن الانتقال من اقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق جعل الجزائر تعمل على إدخال تغييرات جذرية على المنظومة المالية، فبادرت بإعادة التوازن النسبي للأسعار من خلال تخفيض قيمة الدينار، توسيع وعاء الرسوم على القيمة المضافة وخاصة على المنتجات البترولية سنة 1997م، مع رفع الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33% بالنظر إلى توجيه ازدواجية ضريبة الشركات[2].

[1] إيمان حملاوي، المرجع السابق، ص 83.

[2] عليواش أمين عبد القادر، المرجع السابق، ص 52، 54

تحرير الأسعار: بدأت الجزائر في تحرير معظم الأسعار ومنها أسعار المنتجات الفلاحية الوسيطية ومواد البناء، كما ألغت سنة1994م هوامش الربح المؤقتة لجميع الأسعار ماعدا خمس مواد (السكر، الحبوب، الزيت، اللوازم المدرسية، الأدوية)، أما في فترة ما بين 1994-1996م ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية والبترولية إلى ما يقارب 200% تماشيا مع الأسعار العالمية بعدما كانت هذه المنتجات قبل 1994م، كان يسودها نظام الأسعار المدعمة.

التجارة الخارجية: ركزت الجزائر اهتمامها على حرية دخول العملة الصعبة لتمويل صفقات التجارة الخارجية وإلغاء احتكار الدولة لعملية استيراد المواد الاستراتيجية إلى جانب تشجيع القروض من أجل الاستيراد وجعلها في متناول المتعاملين الاقتصاديين الخواص، تخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بين أفريل وسبتمبر1994م بنسبة 50%.

تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية: تبنت الجزائر عدة إجراءات لتشجيع الاستثمار الخاص من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994م، وذلك بالسماح بالمشاركة الأجنبية في البنوك التجارية مع الترخيص ببيع المؤسسات العمومية والتنازل عنها لصالح مسيرين خواص.

الإصلاح النقدي: تم تحديد عدة أهداف منها، التطهير الكلي للاقتصاد من خلال نظام جديد، الحد من تمويل المؤسسات العمومية من الخزينة العامة وحث هذه المؤسسات على رفع رأسمالها من الموارد لدى البنوك، تنمية السوق النقدية، تأسيس عدد من الهيئات المالية الجديدة التي من شأنها أن تدعم إمكانيات تحويل نشاطات البناء[1] .

[1] عليواش أمين عبد القادر، المرجع السابق، ص 54، 55، 56.

المبحث الثاني : تأثير صندوق النقد الدولي على العلاقات الاقتصادية .

في العقود التي انقضت منذ انتهاء ح.ع.2، وفضلا عن تزايد التحسن في الأحوال السائدة، مر الاقتصاد العالمي والنظام النقدي بتغيرات كبيرة، فالتقدم السريع في مجال التكنولوجيا والاتصالات قد أسهم بدوره في زيادة التكامل الاقتصادي، بين الأسواق وتوثيق الروابط بين الاقتصاديات الوطنية[1] .

حيث تطورت مهام الصندوق من مجرد قيامه بالحفاظ على استقرار أسعار الصرف العالمية إلى مساعدة الدول الأعضاء في حل مشاكلها الاقتصادية في إطار برامج التثبيت الاقتصادي التي تختلف من حالة اقتصادية إلى أخرى [2].

المطلب الأول : دور الصندوق في تنمية اقتصاديات الدول النامية .

قال رودريغو دي راتو المدير العام لصندوق النقد الدولي :" ثمة عدد كبير من البلدان الفقيرة تتخذ ما يلزم من قرارات صعبة كي تستهدف سياساتها تخفيض إعداد الفقراء وتحقيق النمو، لكنها لا تستطيع إنجاز هذه المهمة بمفردها، إذ أنها في حاجة إلى معونة يعول عليها ويمكن التنبؤ بها ومقدمة بشكل يتسم بالكفاءة من شركائها "[3].

مع بداية الثمانينات وانفجار أزمة المديونية في العديد من الدول النامية وجد الصندوق لنفسه دورا جديدا في مجال المالية بإقراضه الدول النامية وإشرافه على برامج إعادة جدولة ديونها المشروطة بتبني البلد لبرامج التثبيت أو التعديل الهيكلي[4] التي يقوم

---

[1] أسامة محمد إبراهيم محمد، المرجع السابق، ص 04.

[2] إيمان حملاوي، المرجع السابق، ص 35 .

[3] أسامة محمد إبراهيم محمد، المرجع نفسه، ص 17 .

[4] **التثبيت أوالتعديل الهيكلي** : يعرفه الاقتصادي p Heller :" أن التعديل الهيكلي يعني العمل على أن البلد لا يعيش فوق امكانياته ويهدف إلى توازن احسن للعرض وأحسن استعمال للموارد . **للمزيد انظر** :

Peter Heller , les programmes d'ajustement appuyés par le fond et les pauvres ,finances et développements ,décembre 1988,p28.

الصندوق بإعدادها وصياغتها ومتابعة ومراقبة مدى التزام البلد بتنفيذها "مثلا حالة الجزائر " وهي برامج تدعو في جوهرها إلى التحول الاقتصادي بإجراء تعديلات وإصلاحات تمس جميع جوانب السياسة الاقتصادية للبلد "السياسية، المالية، النقدية، التجارية "[1].

زاد الصندوق من تواجده الفعلي في مجال بناء القدرات مع عقد اتفاقية لإنشاء مركز التدريب الإقليمي في موريشيوس واتخاذ الاستعدادات لإقامة مركز إقليمي جديد للمساعدة الفنية في غرب إفريقيا [2] .

استحدث الصندوق تسهيل مساعدات الطوارئ والتعويضات عام 1988م لتمكين الدول الفقيرة من الاقتراض لمواجهة المتغيرات الخارجية الطارئة والتي تزيد من عجز موازين مدفوعاتها، كارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية أو ارتفاع أسعار وارداتها أو انخفاض الطلب على صادراتها، كما يشترط الصندوق التزام الدولة باتباع برنامج الاصلاح الهيكلي مقابل منحها هذا التمويل.

واصل الصندوق دعمه للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل في ظل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، حيث يهدف هذا الصندوق إلى تقديم المساعدة إلى الدول الأشد فقرا والتي تعاني من مشاكل في موازين مدفوعاتها مقابل أسعار فائدة منخفضة، يعمل الصندوق على تعويض التكاليف البسيطة التي تتحملها الدولة المقترضة من الموارد المحققة مع بيع الصندوق لكميات من الذهب أو المنح التي تقدمها بعض الدول الغنية خصيصا لهذا الغرض[3].

[1] لطرش ذهبية، المرجع السابق، ص04.

[2] التقرير السنوي 2013 من أجل اقتصاد عالمي أكثر أمنا واستقرارا، صندوق النقد الدولي، ص 05 .

[3] إيمان حملاوي، المرجع السابق، ص 40.

يقدم الصندوق مساعدات لتخفيف أعباء الديون عن البلدان المؤهلة للاستفادة بموجب "المبادرة المعينة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون" ، والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون[1] .

المطلب الثاني : دور الصندوق في تنمية الدول المتقدمة .

تم إنشاء صندوق النقد الدولي من أجل تنمية اقتصاديات الدول المتقدمة الرأسمالية[2] ومساعدتها على القيام باقتصادها بعد تدهور اقتصاد الدول المتقدمة خلال ح.ع.2 ، حيث تبلغ حصص الدول المتقدمة حسب تعديل عام 1998م كما يلي :

الو.م.أ تبلغ حصتها أكبر من 37 مليار وحدة حقوق سحب خاصة بنسبة 17.5 % ألمانيا واليابان تبلغ حصة كل منهما أكثر من 13 مليار وحدة حقوق سحب خاصة بنسبة 4% لكل منهما[3].

إن الهدف الرئيسي من أنشطة الصندوق في مجال تنمية القدرات[4] هو مساعدة البلدان الأعضاء على بناء مؤسسات قوية، وتعزيز مهارات صياغية وتنفيذ سياسات اقتصادية كلية ومالية سليمة، كما يهدف إلى تعميق الحوار بين خبراء الصندوق وخبراء البلد

---

[1] جميلة بلعالم، المرجع السابق، ص 17 .

[2] **الرأسمالية** : هي نظام اقتصادي سياسي يعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، أو تأجيرها من قبل الأفراد لتشغيلها لحسابهم الخاص وذلك في ظل حرية العمل بهدف تحقيق الربح أوعلى عائد ممكن، وحافز الربح هو الذي يدفع إلى العمل والانتاج والتنافس بين المنتجين أو المستهلكين . للمزيد انظر : جوزيف شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية، ترجمة : اسماعيل حيدر حاج، ط1، بيروت، 2001م ، ص 787.

[3] أسامة محمد إبراهيم محمد، المرجع السابق، ص 19.

[4] **تنمية القدرات** : تعني نقل المعرفة الفنية والتعريف بأفضل الممارسات هي أحد الأنشطة الرئيسية لصندوق النقد الدولي ولها دور متكامل مع أنشطة الرقابة والاقراض، وتسهم بأنشطة المساعدة الفنية والتدريب التي يقدمها الصندوق في مساعدة البلدان الأعضاء على اكتساب القدرة على تصميم وادارة السياسات التي تعزز النمو الاقتصادي القابل للاستمرار. للمزيد انظر :التقرير السنوي 2013من أجل اقتصاد عالمي أكثر أمنا واستقرارا، صندوق النقد الدولي، ص 43.

العضو حول الجوانب المتخصصة لقضايا السياسة الاقتصادية الكلية والمالية، مكملة بذلك المناقشات بين البلدان الأعضاء والصندوق حول السياسات المتعلقة بالرقابة أو البرامج المدعمة من الصندوق، ومن شأن المؤسسات القوية التي لديها مسؤولون من ذوي المهارات أن تساعد في تدعيم الاستقرار الاقتصادي والنمو القابل للاستمرار على النحو المتوخي في اتفاقية تأسيس الصندوق[1].

للمساهمة في تقوية شبكة الأمان المالي العالمية، أعلنت البلدان الأعضاء تعهدات إضافية لزيادة موارد الصندوق المقترضة ليصل مجموعها إلى 461 مليار دولار أمريكي، واتخذ الصندوق أيضا خطوات مهمة لتلبية احتياجات بلدانه الأعضاء ذات الدخل المنخفض ، حيث اتخذ المجلس التنفيذي للصندوق قرارا باستخدام المبلغ المتبقي من الأرباح الاستثنائية من حصيلة مبيعات الذهب وقدره 6.7 مليار دولار أمريكي في إطار استراتيجية لضمان استمرارية التسهيلات التمويلية الميسرة في الصندوق في الأجل الطويل.

طلب عدد من البلدان الأوربية الحصول على الدعم المالي من الصندوق المساعدة على معالجة الاختلالات المالية العامة والحساب الخارجي، ويشمل هذا المستثمر لثلاثة بلدان أعضاء في منطقة اليورو "اليونان وايرلندا والبرتغال ".

كانت مشاركة الصندوق في الجهود على المستوى الاقليمي في أوربا تتركز على الاصلاحات الهيكلية بهدف تعزيز النمو الاقتصادي مثل اصلاحات أسواق المنتجات والخدمات وإصلاحات سوق العمل ونظم التقاعد وأكدت أهمية توفير شبكات الأمان الكافية لحماية الفئات الأكثر تعرضا للخطر أثناء هذه التصحيحات الصعبة، بالإضافة إلى ذلك وعلى مستوى المنطقة بأكملها[2] .

[1] تقرير خبراء الصندوق، سياسات وممارسات الصندوق في مجال تنمية القدرات، ص04.

[2] التقرير السنوي 2013 من أجل اقتصاد عالمي أكثر أمنا واستقرارا، صندوق النقد الدولي، ص 5،19.

المطلب الثالث :تقييم إدارة الصندوق للأزمات المالية العالمية .

حسب تقرير المدير العام للصندوق كريستين لا غارد ورئيس المجلس التنفيذي للصندوق، هو أن الصندوق يجب أن يكون انعكاسا حقيقيا للملكية العالمية، وقد أحرزنا تقدما في هذا الشأن واستوفينا معظم الشروط لدخول اصلاحات 2010م لنظامي الحصص والحوكمة [1] في حيز التنفيذ، ويجب أن تكون أولويتنا القصوى هي المضي قدما، من أجل استكمال هذه الاصلاحات والبناء على ما تم تنفيذه بالفعل في إطار وضع صيغة جديدة لحصص العضوية بحيث تصبح هذه المؤسسة على درجة أعلى من الفعالية في تمثيل بلدانها الأعضاء. **ينظر الملحق رقم (03).**

حيث سعى الصندوق لإحداث جملة من الاصلاحات الإدارية بإصلاح هياكل وآليات عمله وأدواته التمويلية لتكييفها مع متطلبات السيولة العالمية ودعمه لخطط الإنقاذ المالي التي اعتمدها الكثير من الدول.

أيد الصندوق وقت بدء الأزمة اعتماد مجموعة من السياسات، حسب ظروف كل بلد على حدى، لدعم الطلب من ثم فرص العمل، بما في ذلك التنشيط المالي المؤقت وخفض أسعار الفائدة الأساسية، وعلى المدى الأطول، فانه دفع النمو وإيجاد فرص العمل قد يقتضيان إجراء تغييرات في مجموعة أوسع من السياسات والمؤسسات التي تؤثر على أداء أسواق العمل ومدى ما يمكن توفيره من فرص العمل[2] .

---

[1] **الحوكمة** : الهيكل المؤسسي للمنظمة والعلاقات الرسمية والغير الرسمية التي تتحكم أنشطتها وعمليات صنع القرار فيها، فنظام الحوكمة السليم يمكنه المساهمة في تعزيز شرعية الصندوق من خلال ضمان التمثيل الملائم لأعضائه وتسيير المستوى الملائم من الشفافية الذي يسمح لأطراف المعينة بتمحيص عملياته، ويفسح المجال أمام الصندوق لأداء مهامه بفعالية وكفاءة، ويجعل للصندوق وأجهزته الرئيسية خاضعا للمساءلة أمام أعضائه، كما يوفر الأصوات المعينة ويتألف الاطار المفاهيمي لهذا التقييم من هذه الأبعاد الأربعة أي الفعالية والكفاءة والمساءلة والصوت . للمزيد انظر: روبن لمداني ،الحوكمة في صندوق النقد الدولي، تقييم، مايو 2001م، ص 08.

[2] التقرير السنوي 2013 من أجل اقتصاد عالمي أكثر أمنا واستقرارا، المرجع السابق، ص 5،7.

منذ أن بدأت الأزمة العالمية ازدادت المساعدة الفنية المقدمة للبلدان التي لديها برامج وأشرفت على الاتفاق على برامج يدعمها الصندوق، وساعد هذا الأمر مثل اليونان والبرتغال بتقديم مشورة بشأن الموارد العامة للبلدان مثل قبرص، فيما يخص إصلاح سياسة المالية العامة والمؤسسات في مجالات مثل إدارة الايرادات والسياسة الضريبية والإدارة المالية العامة ومراقبة الإنفاق [1].

عزز الصندوق خدمات تنمية القدرات المقدمة للبلدان التي تتبع برنامج مالي لتسيير تنفيذ تدابير تسوية الأزمات، ومع انحسار الأزمة، بدأ التركيز يتحول نحو أنشطة تنمية القدرات التي تساعد البلدان الأعضاء على تعزيز السياسات والأطر المؤسسية الرامية إلى زيادة القدرة على الصمود في وجه الصدمات، وفي الوقت نفسه، يواصل الصندوق تقديم خدمات تنمية القدرات المؤسسية وقدرات صنع السياسات بشكل مطرد في البلدان الأعضاء ولاسيما في البلدان ذات الدخل المنخفض والدول الهشة والصغيرة[2].

أشرف صندوق النقد الدولي في إدارة النظام النقدي العالمي، في ظل أزمة المديونية وأزمات العولمة المالية، على تصحيح الاختلالات ومعرفة أسبابها للمساعدة في معالجتها، ومن أهم هذه البرامج :

برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي .

برامج الإنذار المبكر.

برامج إختيار الاجهاد[3].

[1] التقرير السنوي 2013 من أجل اقتصاد عالمي أكثر أمنا واستقرارا، المرجع السابق، ص 07،43.

[2] تقرير خبراء الصندوق، المرجع السابق، ص03.

[3] جميلة بلعالم، المرجع السابق، ص 4،5.

رغم هذه الايجابيات يبقى الصندوق يخدم الدول الرأسمالية، نتيجة سيطرة الو.م.أ حصتها 17% وألمانيا واليابان وفرنسا وبريطانيا مجتمعة 38% من القوة التصويتية مما يؤدي إلى خدمة رجال البنوك والمستثمرين ومؤسسات الدول الصناعية وفق مصالحها التي تعلو مصالح الدول الفقيرة [1].

حيث أن أصابع الاتهام تشير إلى صندوق النقد الدولي، والخزانة الأمريكية، بأنهما السبب في الأزمات الاقتصادية، وذلك بسبب إصدار الصندوق والخزانة على إجراء خطوات اقتصادية بصورة أسرع مما قد تتحمله ظروف بلد، سواءا من خلال برامج الخصخصة أو غيرها من مشاريع[2] العولمة[3] .

[1] لطرش ذهبية، المرجع السابق، ص04،05.

[2] جميلة بلعالم، المرجع السابق، ص 24.

[3] **العولمة:** ظاهرة تتصل بمجموعة من التطورات في المجالات الفكرية والتكنولوجية والاقتصادية، بحيث زادت من تقارب العالم وضيق أفقه، أين تقاربت المسافات الجغرافية والموضوعية، وتلاشت فكرو العزلة والتقوقع. **للمزيد انظر:** محمد غربي، "تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، جامعة الشلف، الجزائر، ص 20.

الخاتمة

إن الأوضاع التي وصل إليها العالم نهاية الحرب العالمية الثانية آلت بالدول الصناعية الكبرى إلى البحث عن حلول لهذه الأوضاع المتردية بإيجاد أنظمة اقتصادية تسهر على حسن سير النظام المالي والنقدي والتجاري.

بما أن الاقتصاد هو معيار قياس تقدم دولة أو تخلفها بات هو العمود الفقري للدولة، ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع نخلص إلى مجموعة من النتائج تتمثل في:

أن المؤسسة الاقتصادية هي وحدة يتجمع فيها البشر، والوسائل، والارض.

أن المؤسسة الاقتصادية هي مصدر دخل الفرد والمجتمع .

تهدف المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوفير الرفاهية والنمو للاقتصاد.

معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية للدولة، من خلال إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية، وذلك بالتنسيق بين جهود هذه المؤسسات، حيث يعمل الأول على محاولة حل مشاكل الدول الأعضاء وإبداء الرأي والمشورة بشأن السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول الأعضاء عن طريق الاقراض .

أما الثاني فيعمل على تدعيم الحركة الدولية لانتقال رؤوس الأموال الخاصة، وتقديم القروض طويلة الأجل للدول الأعضاء لمساعدتها على إعادة تعمير اقتصادياتها التي خربتها الحرب، أو تطوير اقتصادياتها المتخلفة.

أما منظمة التجارة العالمية فهي تقوم بوضع القواعد العامة لتحرير التجارة الدولية على أساس عدم التمييز بين الدول الأعضاء وذلك من خلال العمل على تخفيض التعريفات الجمركية .

تعمل هذه المؤسسات على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي والتجاري وتوفير القروض من أجل إعادة بناء الاقتصاديات المهدمة وتخفيف العجز المالي بالإضافة إلى الرقابة على أسعار الصرف.

ومن بين المؤسسات الاقتصادية الأكثر نشاطا نجد صندوق النقد الدولي حيث يعتبر مصدرا مهما من مصادر التمويل لأنه يقوم بحل مشاكل الدول الأعضاء وإبداء الرأي والمشورة بشأن السياسات الاقتصادية .

خلاصة القول أن الدول الأعضاء استفادت من رفع مستواها المعيشي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وأصبح ضرورة حتمية على الدول النامية التعامل مع هذه المؤسسات لمواكبة العصر والتفتح على العالم، حيث قدمت هذه المؤسسات سياسات وبرامج حتمية على الدول النامية منها ما هو سلبي، حيث تبقى الهيمنة والسيطرة والتبعية لهذه المؤسسات الاقتصادية .

الملحق رقم (01) :

مقر صندوق النقد الدولي بالعاصمة الأمريكية واشنطن[1].

[1] http://www.google.dz/search تاريخ الزيارة: 19-04-2016م. الساعة 14:36.

الملحق رقم (02):

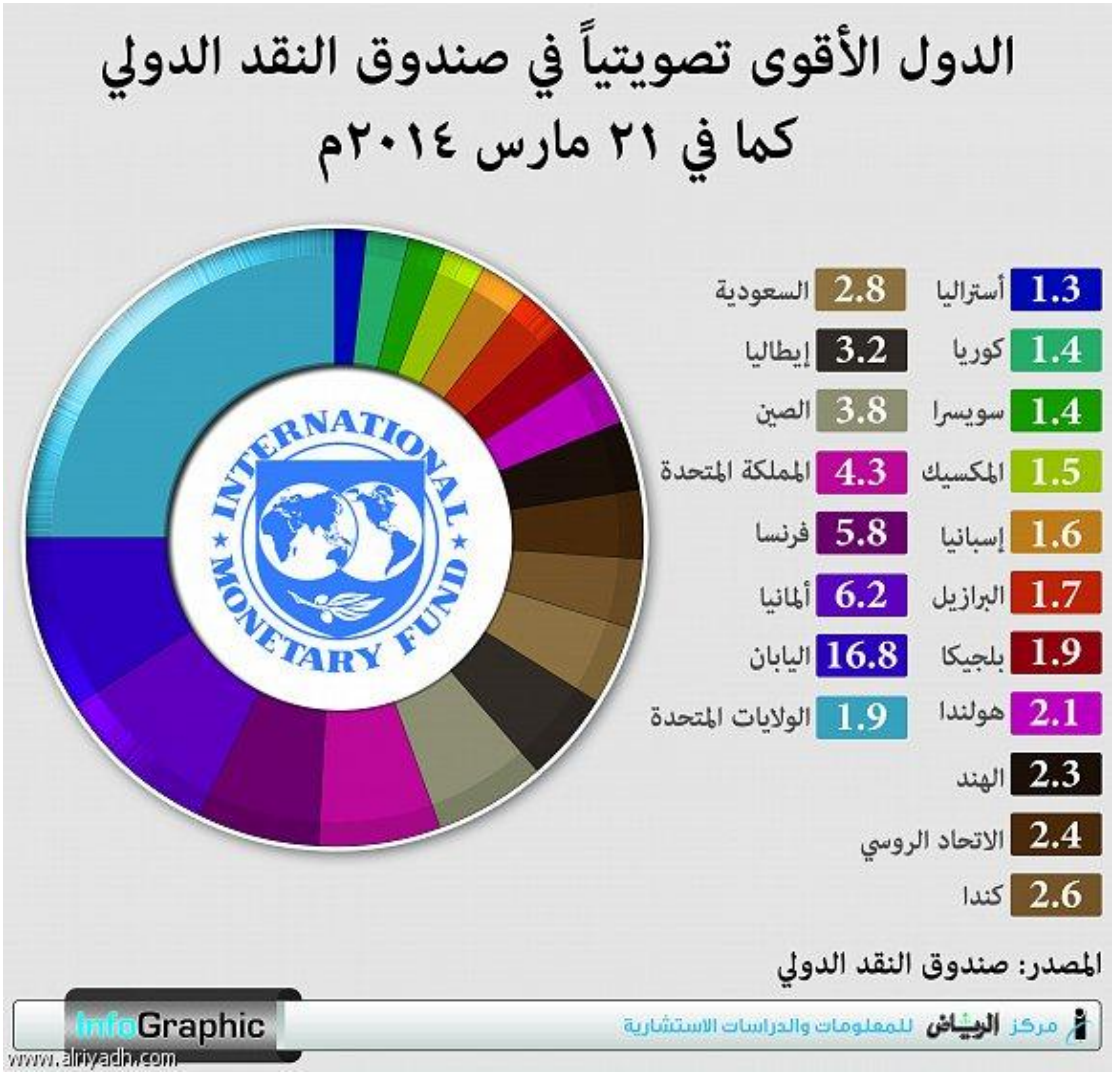

الدول الأكثر تصويتا في صندوق النقد الدولي[1].

[1] http://www.google.dz/search تاريخ الزيارة : 19-04-2016م . الساعة: 14:30.

الملحق رقم (03):

خطاب الإرفاق الموجه
إلى مجلس المحافظين

٢٩ يوليو ٢٠١٣

السيد رئيس مجلس المحافظين،

يشرفني بالنيابة عن المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي أن أرفع إلى مجلس المحافظين (١) الكشوف المالية لصندوق النقد الدولي عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٣، والتي تتضمن تقارير المدققين الخارجيين الصادرة عن شركة التدقيق الخارجي المعينة من جانب الصندوق، وهي شركة «ديلويت آند توش» (Deloitte & Touche)، و(٢) خطاب الإرفاق من لجنة التدقيق الخارجي إلى مجلس المحافظين، وذلك للنظر فيها.

وقد أجرت شركة «ديلويت آند توش» أعمال التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، ومعايير التدقيق المتعارف عليها عموما في الولايات المتحدة، وأحكام القسم العشرين (ب) من النظام الداخلي للصندوق. وقد تولت لجنة التدقيق الخارجي، المؤلفة من السيد عرفان أياس (رئيسا)، والسيد جيان–شي وان والسيد غونزالو راموس، الإشراف العام على إجراءات التدقيق السنوي، وفقا لأحكام القسم العشرين (ج) من النظام الداخلي للصندوق.

مع فائق الاحترام والتقدير،

كريستين لاغارد

المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي

خطاب من رئيس المجلس التنفيذي كريستين لاغارد إلى رئيس مجلس المحافظين[1]

[1] التقرير السنوي 2013 من أجل اقتصاد عالمي أكثر أمنا واستقرارا، المرجع السابق، ص 08.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب باللغة العربية :

1. أبو شرار علي عبد الفتاح ، الاقتصاد الدولي ، نظريات وسياسات ، دار المسيرة ، عمان ، 2010م .
2. إبراهيم محمود وآخرون ، المؤسسات المالية والمحلية والدولية ، دار المسيرة، عمان ،2009 م .
3. البطريقة يونس أحمد ، السياسات الدولية في المالية العامة ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية .
4. السعيد خويلدي ، أجهزة "آليات "النظام الاقتصادي الدولي ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2013 م.
5. الكواز أحمد ، النظام الجديد للتجارة العالمية .
6. جهاد ثروت وآخران ، ما هو الاقتصاد الكينزي ، مجلة التمويل و التنمية، 2014م.
7. بن ساسي إلياس ، يوسف قريشي ، التسيير المالي : الادارة المالية ، دار وائل للنشر ، 2006م.
8. بول هولدن، فاسيلي بركوبونكو، التنمية المالية والحد من الفقر: السياسات بشأن البلدان النامية وتلك السائرة على طريق التحول لاقتصاد السوق ، إدارة شؤون النقد والصرف ، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، 2001م .
9. عابد محمد سيد ، التجارة الدولية ، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م .
10. عدون ناصر دادي ، اقتصاد المؤسسة ، دار المحمدية العامة ،1998م.

11. عبد المقصود نزيه، الآثار الاقتصادية : الاستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2008م .
12. عوض الله زينب حسن ، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية ، 1999 م .
13. سلامة مصطفى ، منظمة التجارة العالمية : النظام الدولي للتجارة الدولية، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ،2006 م.
14. شومبيتر جوزيف، الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية ، ترجمة: اسماعيل حيدر حاج ، ط1 ، بيروت ، 2001 م.
15. كمال بن موسى، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،2004م.
16. لمداني روبن، صندوق النقد الدولي، الحوكمة في صندوق النقد الدولي، مكتب التقييم المستقل ،2008 م.
17. محمد أسامة محمد إبراهيم ، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل ، جامعة الاسكندرية ، كلية الحقوق .
18. قادري عبد العزيز، دراسات في القانون الدولي الاقتصادي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2002 م.
19. قادري عبد العزيز، صندوق النقد الدولي" الآليات و السياسات"، دار هومة للنشر و الطباعة والتوزيع، الجزائر، 2003م

الكتب باللغة الفرنسية:

Petter Heller , les programmes d'ajustement appuyés par le fond et les pauvres , finances et développements ,décembre ,1988.

التقارير والاتفاقيات :

1. ورقة للمنظمات الغير حكومية ، المؤسسات المالية الدولية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، أكتوبر ،2007 م.
2. تقرير خبراء الصندوق عن سياسات وممارسات الصندوق في مجال تنمية القدرات ،2014 م.
3. إتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي ، ترجمة شعبة اللغة العربية ، الطبعة العربية ،2011 م.
4. التقرير السنوي 2013 من أجل اقتصاد عالمي أكثر أمنا واستقرارا ، صندوق النقد الدولي.
5. مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية ، تسوية نزاعات : منظمة التجارة الدولية ، الأمم المتحدة ، نيويورك وجنيف، 2003 م.

الصحف والمجلات:

1.صحيفة وقائع ، صندوق النقد الدولي .
2.محمد غربي، "تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06،جامعة الشلف ، الجزائر.

المذكرات :

1. إلهام بوعبد الله ، محمودي مارية ، المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، جامعة المسيلة ، كلية الحقوق ،2008 م.
2. بلعالم جميلة ، أهمية اصلاحات صندوق النقد الدولي في ظل الأزمات المالية والنقدية الدولية (1997-2008)،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،جامعة قاصدي مرباح ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،ورقلة ،2012.

3. حملاوي ايمان ،دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي :دراسة حالة الجزائر 1990-2012 ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، 2016م.

4. ذهبية لطرش، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ملتقى علمي دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، بسكرة، 2016م.

5. كنفوش محمد، محمد عميري، المؤسسة الاقتصادية كنظام مفتوح، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، البليدة .

6. عليواش أمين عبد القادر، أثر تأهيل المؤسسات الاقتصاديةعلى الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستار، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006م.

المواقع الالكترونية :

http:/AR.WIKIPEDEA.ORG/WIKI://

.WWW.MAREFA.ORG

http://www.google.dz/search

فهرس المحتويات

العنوان.....الصفحة.

مقدمة.....أ-د

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي للمؤسسات الاقتصادية 08

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الاقتصادية 08

المطلب الأول : تعريف المؤسسات الاقتصادية 09-10

المطلب الثاني : خصائص المؤسسة الاقتصادية 10-11

المطلب الثالث : أهداف المؤسسة الاقتصادية 12-15

المبحث الثاني : مؤسسات النظام الاقتصادي 16

المطلب الأول : صندوق النقد الدولي 16-18

المطلب الثاني : البنك الدولي للإنشاء والتعمير.....18-20

المطلب الثالث : منظمة التجارة العالمية 20-22

الفصل الثاني : أساسيات حول صندوق النقد الدولي 24

المبحث الأول : ماهية صندوق النقد الدولي 24

المطلب الأول : نشأة صندوق النقد الدولي 24-26

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للصندوق 26-29

المطلب الثالث : أشكال المساعدات 29-30

المبحث الثاني : موارد واستخدامات صندوق النقد الدولي 31

المطلب الأول: الموارد المالية لصندوق النقد الدولي 31-32

المطلب الثاني: المساعدات المقدمة للدول الأعضاء من طرف صندوق النقد الدولي 32-33

الفصل الثالث: دور صندوق النقد الدولي في اقتصاد الجزائر ودول العالم..35

المبحث الأول: علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي.....35

المطلب الأول: أسباب ودوافع انضمام الجزائر إلى صندوق النقد الدولي..35-36

المطلب الثاني: الإجراءات الموضوعة للجزائر ضمن برنامج التعديل الهيكلي

المبحث الثاني: تأثير صندوق النقد الدولي 38

المطلب الأول : دور الصندوق في تنمية اقتصاديات الدول النامية 38-40

المطلب الثاني : دور الصندوق في تنمية الدول المتقدمة 40-41

المطلب الثالث : تقييم إدارة الصندوق للأزمات المالية العالمية 42-44

الخاتمة.....هـ-خ

قائمة الملاحق.....49-51

قائمة المصادر والمراجع 53-56

فهرس المحتويات.....58-59